● أخبار قصيرة

طالبان: الكيان الصهيوني «نظام» غاصب و ظالم

صرح "أمير خان متقي"، وزير خارجية حكومة طالبان، في حديث لإحدى وسائل الإعلام، مشيرًا إلى جرائم الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني: "إن موقف العالم الإسلامي واضح في قضية فلسطين، فالكيان الصهيوني نظام غاصب وظالم". و بالنسبة للعلاقات مع أميركا أكد متقي رغبة بلاده بإقامة علاقات سياسية واقتصادية مع جميع الدول: "قلنا للأمريكيين خلال المفاوضات في الدوحة، ونقول الآن أيضًا، إننا لا نستطيع قبول أي فرد أمريكي بالزي العسكري، ولكن إذا جاؤوا بالزي الدبلوماسي فلا مشكلة في ذلك". وأقر وزير خارجية حكومة طالبان أنه على الرغم من وجود بعض المسؤولين في كابول على قائمة العقوبات الأمريكية، إلا أننا "لم نطلب الإذن من أمريكا أبدًا للسفر إلى الخارج".

أميركا.. تحديات تواجه هاريس في حال فوزها بالانتخابات

نشرت صحيفة the american conservative تحليلاً يتناول السيناريو المحتمل للانتخابات الرئاسية الأميركية القادمة. وفقًا للتحليل، قد تواجه المرشحة الديمقراطية المحتملة كامالا هاريس تحديات في حال فوزها بالرئاسة، خاصة فيما يتعلق بتأثير القيادات السابقة في الحزب. وأشار التحليل إلى أن قرار الرئيس جو بايدن بعدم الترشح لفترة ثانية قد يكون متأثرًا بضغوط من داخل الحزب، بما في ذلك من قبل نانسي بيلوسي، رئيسة مجلس النواب السابقة. ورأى التحليل أن بيلوسي قد تمارس نفوذًا كبيرًا على الإدارة المحتملة لهاريس، مما قد يؤدي إلى تغيير في توازن القوى بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، كما حذر من إمكانية أن يؤدي هذا الوضع إلى جعل هاريس أضعف رئيس للولايات المتحدة دستوريا منذ الرئيس الـ١٥ جايمس بوكانان.

مسؤول باكستاني: الجنرال حميد من مؤيدي حركة انصاف

أيد التحالف الحاكم في باكستان محاكمة الجنرال فيض حميد الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات السرية للجيش المعروف باسم ISI. حيث صرح السيناتور عرفان صديقي، مستشار رئيس الوزراء، قائلاً: "كان الجنرال فيض حميد من مؤيدي حركة الإنصاف، وقد دعم الحركة في الانتخابات". وأضاف: "كان الرئيس السابق لـISI يسعى في ذلك الوقت للسيطرة على وسائل الإعلام والسياسيين وحتى السلطة القضائية". كما صرح رانا ثناء الله، مستشار آخر لرئيس وزراء باكستان: "لا بد أن الجنرال فيض حميد قد ارتكب شيئًا ما ليُحاكم الآن أمام محكمة عسكرية".

وقال خواجة آصف، وزير الدفاع الباكستاني: " الجنرال حميد تدخل في الشؤون السياسية لباكستان بعد تقاعده". كما تجدر الإشارة إلى أن العديد من أعضاء حزب الشعب رحبوا باعتقال الجنرال حميد.

في ظل الإدعاءات بانخفاض التضخم

هل انتهت الأزمة الإقتصادية في تركيا؟

الوفاق/ أعلنت مؤخراً وسائل الإعلام المؤيدة لحزب العدالة والتنمية في تركيا بسرور عن انخفاض سعر الدولار في البلاد. لكن في غضون دقائق قليلة، انهالت موجة من الانتقادات عليها.

كتبت صحيفة "سوزجو" الصادرة في أنقرة عن حقيقة انخفاض سعر الدولار: "قبل عام واحد، كان الدولار الأمريكي يعادل ٢١ ليرة. أما الآن فقد اقترب من حاجز ٣٤ ليرة. في ظل ظروف انخفاض سعر الدولار بمقدار ١٥ قرشًا فقط خلال ثلاثة أيام، يحاولون خداع الناس بنشر مثل هذه الأخبار".

أعلن محمد شيمشك، وزير المالية والخزانة والمسؤول الأول عن الاقتصاد التركي، أن التضخم سينخفض في العام المقبل. ومع ذلك، ذكر موقع "تي ٢٤" الإخباري التركي أنه وفقًا لاستطلاع موثوق أجري بمشاركة اقتصاديين وخبراء في بورصة إسطنبول، من المتوقع أن يصل سعر الدولار في تركيا إلى حوالي ٣٨ ليرة بحلول نهاية العام الميلادي الحالي.

رد أردوغان على انتقادات معارضيه قائلاً: "لحسن الحظ، التضخم آخذ في الانخفاض تدريجياً. لا تستمعوا إلى كلام المعارضين. لقد عملنا على مدار ٢٢ عامًا من أجل رفاهية الشعب، وهذا الجهد مستمر، وقد قدمنا ٨٨,٢ مليار ليرة لدعم الأسر المحتاجة".

جاءت تصريحات أردوغان في وقت شهدت فيه البلاد زيادة بنسبة ٣٨٪ في التضخم على فواتير الكهرباء خلال شهر واحد فقط، بينما واجه النقل بالسكك الحديدية والمسافرين بين المدن تضخمًا بنسبة ١١,٨٠٪.

أردوغان هو المسؤول

تعتقد حكومة أردوغان والخبراء الاقتصاديون في الحزب الحاكم في تركيا أن السبب الرئيسي لارتفاع التضخم في البلاد هو مشاكل الاقتصاد العالمي. لكن النقاد والمحللين الاقتصاديين الأتراك يعتقدون أنه منذ اليوم الذي غير فيه أردوغان النظام السياسي والتنفيذي في تركيا من برلماني إلى رئاسي، لم يشهد اقتصاد البلاد أي تحسن، ولم يتوقف انخفاض قيمة الليرة.

كتب إبراهيم كيراس، أحد المحللين الاقتصاديين الأتراك: "على مدى السنوات الخمس أو الست الماضية، أصبح الجميع - باستثناء أقلية صغيرة جدًا استفادت من هذا الاتجاه - أكثر فقرًا، وانخفض دخل الجميع، وارتفعت تكاليف معيشة جميع المواطنين الأتراك. لماذا؟ لأن القوة الشرائية لعملتنا الوطنية قد انخفضت. خاصة بعد الانتقال إلى النظام الرئاسي، تلاعبت الحكومة بثروة الناس ومصيرهم الاقتصادي، وأوصلت البلاد إلى هذه النقطة من خلال سياسات نقدية ومالية خاطئة".

وأضاف كيراس: "قال أردوغان للشعب: إذا وثقتم بي مرة أخرى وأعطيتم السلطة لأخيكم هذا، فسأحل المشاكل الاقتصادية. لكن أولئك الذين وثقوا به يرون الآن بوضوح أننا أصبحنا فقراء بسبب سياساته. لقد أصبحنا فقراء بالمعنى الحقيقي للكلمة، ولا توجد كلمة أخرى تناسب وضعنا. خط الفقر لأسرة مكونة من ٤ أفراد هو ٦٢,٦٠٠ ليرة، لكن دخلها فقط ١٧,٢٠٠ ليرة! كيف يمكن تبرير هذه الفجوة الهائلة؟"

في عام ٢٠٢٣، صوت ٥٢٪ من الشعب التركي مرة أخرى لصالح أردوغان وأصبح رئيسًا للمرة الثالثة. ومع ذلك، انخفضت نسبة تصويت حزبه في الانتخابات المحلية لعام ٢٠٢٤ إلى ٣٠٪، والآن وصلت إلى ما يقرب من ٢٦٪.

زيادة بنسبة ١٠٤٪ في قطاع التعليم

سيواجه بدء العام الدراسي الجديد في تركيا تحديات كبيرة. وفقًا للإحصاءات الرسمية للحكومة، فإن الزيادة غير المسبوقة بنسبة ١٠٤,٥٪ في تكاليف التعليم ستضع الأسر في وضع صعب.

أعلن عمر يلماز، رئيس جمعية أولياء الأمور والمعلمين، أن الأسر تفكر فقط في البقاء على قيد الحياة وتوفير الطعام، وأصبح شراء القرطاسية ودفع تكاليف تعليم الأطفال أمرًا فاخرًا.

وقال: "لقد أوصلت الزيادة غير المسبوقة بنسبة ١٠٤,٥٪ في تكاليف التعليم الآباء إلى طريق مسدود. تغذية طلابنا ضعيفة، وإمكانيات المدارس محدودة، وطلابنا الجامعيون يفتقرون إلى المرافق والسكن".

كما يشير تقرير تايلان غولكانات في صحيفة "جمهوريت" إلى أن العديد من المشاكل مثل اكتظاظ الفصول الدراسية، وعدم كفاية النظافة بسبب نقص الموظفين، وعدم كفاية البنية التحتية المادية في المدارس والجامعات، تؤثر سلبًا على عملية التعليم. في ظل هذه الظروف، لا تزال الحكومة تتوقع المساعدة من الأسر، وهو توقع غير منطقي.

تلاعب بالإحصاءات

كتبت صحيفة "قرار" الصادرة في أنقرة في تقرير اقتصادي: "في تقرير التضخم الاقتصادي التركي لشهر يوليو، نشهد استمرار الأزمة. لكن وزير المالية والخزانة ألقى باللوم في تضخم هذا الشهر على الآثار المؤقتة لزيادة أسعار الغاز الطبيعي والكهرباء. على الرغم من أن بعض تصريحات الوزير حول انخفاض التضخم صحيحة، إلا أن هذا غير كافٍ والناس لا يزالون يعيشون في ظروف صعبة. هناك انخفاض في التضخم، ولكن ليس بالسرعة المتوقعة".

ويضيف التقرير الاقتصادي لصحيفة "قرار": "إن المؤسسة السياسية في وضع لا يمكنها فيه منح عنصر الثقة والاستقرار للاقتصاد والسوق التركية. الحقيقة هي أنه لا توجد ثقة في فعالية البرنامج الاقتصادي للحكومة. بالإضافة إلى ذلك، فقد معهد الإحصاء الوطني التركي كل مصداقيته، وبدلاً من نشر الإحصاءات والأرقام الحقيقية، يتجاهل كل واقع حياتنا ويقوم بإحصاءات لا يصح أي من أرقامها وأبعادها. هذا الإجراء غير المهني والخاطئ يزيد من عدم الثقة وعدم الاستقرار المالي في تركيا. أعلنت الإحصاءات الحكومية أن التضخم في يوليو كان ٣,٢٣٪، ولكن الهيئة المستقلة للاقتصاديين وخبراء السوق أعلنت أن التضخم الفعلي في يوليو كان ٥,٩١٪. حددت الحكومة معدل التضخم السنوي بـ ٦١,٧٨٪، لكن الدراسات المستقلة والمحايدة أظهرت أن الرقم الفعلي هو ١٠٠,٨٨٪".

كما أكد بيرول أيدمير، الرئيس السابق لمعهد الإحصاء التركي، على السلوك غير المهني والخاطئ للمعهد، مشيرًا إلى أن الإقالة والتغيير المستمر لرؤساء المعهد يدل على أن الحكومة تريد إحصاءات مصممة حسب الطلب، ولهذا السبب شهدنا تغيير مدير المعهد ٦ مرات في غضون عامين.

وقال طه أك يول، أحد المحللين السياسيين والقانونيين الأتراك: "التضخم ليس مجرد قضية اقتصادية فنية. تلعب ظروف مثل موثوقية واستدامة المؤسسات في البلد، والثقة في القانون، واستقلالية البنك المركزي وجميع الهيئات الرقابية دورًا في هذه المسألة. عندما نواجه مشاكل في هذه المجالات، فمن الطبيعي أن تدمر الحكومة سيادة القانون بقراراتها وتضر باقتصاد البلاد".

استمرار إفلاس الشركات

خلال عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، أعلنت مئات الشركات والشركات القابضة والمجموعات الاقتصادية الصغيرة والكبيرة في تركيا إفلاسها. ومع ذلك، لم يتوقف هذا الاتجاه في عام ٢٠٢٤. في العام الميلادي الحالي، بالإضافة إلى العديد من المجموعات الكبرى في مجالات العقارات والبناء والصناعات الغذائية والقهوة والملابس، أعلنت شركة طيران أيضًا إفلاسها.

فقد أعلنت شركة الطيران التركية القديمة "أطلس غلوبال" رسميًا إفلاسها بعد إجراءات قانونية طويلة. كانت عوامل مثل عدم القدرة على سداد أقساط القروض المصرفية، والتضخم، وارتفاع التكاليف الجارية والبشرية، وانخفاض الإيرادات من بين الأسباب المؤثرة. يشير التقرير الاقتصادي لصحيفة "أنالز" الصادرة في أنقرة إلى أن القوة الشرائية للشعب التركي في عام ٢٠٢٤ عادت بالضبط إلى وضع العام الأول لفوز حزب العدالة والتنمية، أي فترة عام ٢٠٠٢، مما يدل على العودة إلى دورة الفقر والتضخم.

> المحللون الاقتصاديون الأتراك يعتقدون أنه منذ اليوم الذي غير فيه أردوغان النظام السياسي والتنفيذي في تركيا من برلماني إلى رئاسي لم يشهد اقتصاد البلاد أي تحسن

فرنسا.. الوقت يداهم ماكرون لتشكيل حكومة جديدة

لم يعد لدى إيمانويل ماكرون، رئيس جمهورية فرنسا، وقت كافٍ لتشكيل الحكومة. هناك العديد من المشكلات، ومن بينها شخصيته نفسها.

انتهى "حلم الأولمبياد" الذي كانت وسائل الإعلام الباريسية تحب الحديث عنه، وأصبح الاستيقاظ من الحلم (بالنسبة لماكرون) صعبًا: يتذكر الفرنسيون الآن بشكل غامض أنهم لا يملكون حكومة على الإطلاق. كان الوزراء السابقون يديرون الأعمال فقط. في الأيام الأخيرة، شوهد غابرييل أتال، رئيس الوزراء المؤقت لفرنسا، في الألعاب الأولمبية أكثر مما شوهد في القصر الحكومي.

منذ الحل غير الناجح للبرلمان في يونيو، واجه إيمانويل ماكرون أكبر مشكلة في تشكيل حكومة في فرنسا بأغلبية؛ لأن لا اليسار ولا الوسط ولا اليمين يملكون الأغلبية المطلقة البالغة ٢٨٩ مقعدًا في الجمعية الوطنية. يتطلب هذا الأمر تشكيل ائتلاف، لكن فرنسا لا تملك خبرة أو مهارة في هذا المجال.

وعد ماكرون قبل أسابيع بتعيين رئيس وزراء جديد في منتصف أغسطس، أي بعد انتهاء الألعاب الأولمبية.

كان ماكرون نفسه حاضرًا في كل مكان خلال الألعاب الأولمبية، على منصات التتويج وأثناء منح الميداليات للأبطال الفرنسيين، ولم تعد هناك انتقادات يومية للرئيس لفترة من الزمن.

الآن عادت مسألة تعيين رئيس الوزراء إلى الواجهة. هناك اسمان مطروحان: كزافييه بيرتراند من الجناح المحافظ الاشتراكي-الغولي وبرنارد كازنوف، رئيس الوزراء الاشتراكي السابق.

ومع ذلك، لا يوجد ضمان على الإطلاق لما إذا كان ماكرون قادرًا على استغلال الفرصة أم لا. إن تشكيل ائتلاف مع الفائز في الانتخابات الفرنسية المبكرة ليس في اعتباره لأن هذا يعني أنه سيضطر إلى تقاسم السلطة. في هذه الحالة، سيضطر ماكرون شخصيًا

إلى الخروج من ظله وتقديم تنازلات سياسية. يجب على الرئيس أيضًا أن يتراجع خطوة شخصية - وهو أمر لم يتمكن من القيام به منذ انتخابه في عام ٢٠١٧.

تطالب معظم الأحزاب في حكومة "وطنية" معتدلة، بما في ذلك الاشتراكيون، بالتراجع عن أهم إصلاحات ماكرون. من ناحية أخرى، لا يستطيع الرئيس بسهولة إدخال ممثلي الأحزاب إلى الحكومة الذين يكون هدفهم الأول هو إعادة إصلاحات المعاشات التقاعدية الخاصة به من سن التقاعد ٦٤ إلى السن السابق ٦٢. سيكون الحل التوفيقي هو سن التقاعد ٦٣ عامًا. لكن هذا لن يكون منطقيًا من الناحية الاقتصادية - وسيكون بمثابة هزيمة سياسية كبيرة لماكرون.

في هذه الظروف، يبقى سرًا كيف يريد ماكرون تشكيل الحكومة. الشيء الوحيد المؤكد هو أنه إذا لم ينجح قريبًا، فسيفقد الزخم الذي تم إنشاؤه لصالحه في ظل الألعاب الأولمبية. ثم ربما يضطر إلى التعامل مع "الجبهة الشعبية الجديدة" (الاشتراكيون والخضر والشيوعيون واليسار المتطرف غير المروّض). ومع ذلك، فإن هذا الائتلاف أيضًا لا يملك الأغلبية. لكن اليسار الفائز في الانتخابات اقترح لوسي كاستيس كمرشح لرئاسة الوزراء. ومع ذلك، رفض ماكرون حتى الآن هذا الخيار - بحجة أن اليسار سيسقط بعد أيام قليلة فقط بتصويت بعدم الثقة من اليمين.

كتبت قناة NTV الألمانية مؤخرًا في مقال: "لقد صرفت الألعاب الأولمبية الانتباه لفترة عن الأزمة الحكومية العميقة التي يواجهها إيمانويل ماكرون، رئيس جمهورية فرنسا. لا يزال من غير الواضح كيف سيكون الائتلاف المستقبلي في هذا البلد، ناهيك عن من سيقوده. ومع ذلك، فإن الوقت ينفد لمنع المزيد من الفوضى السياسية في هذا البلد."